من وراء البحار

دولتا الهند وباكستان

درج الكتاب البريطانيون الذين يعالجون المسائل السياسية منذ إنشاء دولتى الهند وباكستان على النظر إلى مشاكل الهند بنظرة أقرب إلى التشاؤم . ولكن سير برسيفال جريفيث ، وهو المستشار السياسى لاتحاد الهند وبورما ، ينظر غير هذه النظرة فى مقال كتبه أخيراً بعد أن عاد من زيارة لدولتى الهند وباكستان ، ونشرته له مجلة القرن التاسع عشر فى عدد فبراير . وقد بدأه بلوم الكتاب المتشائمين الذين يرددون القول بأن الهند القديمة صارت حرة الآن ، ولكن السلم البريطانى زال عنها ، وصارت البلاد منقسمة ولا يمكن إنساناً أن يخترق ظلام المستقبل .

وهو يرى أنه يجب أن تعكس هذه الأقوال ، فيقال إن الهند القديمة منقسمة ، والسلم البريطانى قد زال عنها ، والمستقبل غير أكيد ، ولكن دولتى الهند وباكستان يتمتعان بالحرية وفيهما روح جديدة ، وقد استيقظت فى نفس الشعب الرغبة فى العمل والاصرار على أن تكون البلاد عظيمة . فهو يرى أن العزيمة ماثلة فى الدولتين ، وأن المراقب العادل لايستطيع إلا أن يرى مثل هذه العزيمة فى زيارة قصيرة إلى كراتشى ودلهى عاصمتى الدولتين ، وأن المرء إذا تجاهل هذه العلامة فانه فى هذه الحال سيخطىء قراءة الحاضر والمستقبل لهذه البلاد .

أجل ! إن العلائم الخارجية لاتبعث على الرضا ؛ فالهند وباكستان تكادان تكونان فى حالة حرب ، والانفصال الاقتصادى تام بينهما ، ويبدو بالنظرة العابرة أنهما يسيران فى الطريق التى سبقتهما اليها الصين ، وهى طريق الفوضى والتعاسة ؛ ولكننا نرى فى الدولتين الحديثتين قوى روحية كبيرة بادية للعيان .

ثم أخذ المؤلف يبحث الموقف فى الدولتين فيما يتعلق بالمسائل الداخلية ، ثم بالعلاقة بينهما ، ثم نظرتهما إلى العالم الخارجى .

ففيما يتعلق بالحالة الداخلية يمكن أن يقال إن بريطانيا نجحت أثناء حكمها فى تثبيت دعائم القانون والنظام فى الهند ، ويمكن أن يقال إن الحال فى الدولتين مرضية بالنسبة للقانون والنظام ؛ فان إدارة البوليس تسير فى عملها سيراً طبيعياً بالرغم من المشاكل العديدة الناشئة عن إيجاد الدولتين وتنقل السكان . وفى مدينة كبيرة مثل كلكتا نجد أن الحالة تفضل بكثير ما كانت عليه منذ سنة حين كان لا يمضى يوم دون وقوع حوادث واضطرابات ؛ ويعزى الفضل فى ذلك للزعيم غاندى ، ولكن إذا نظرنا إلى أن اللجنة التى تضع الحدود بين الدولتين قررت منح هذه المدينة لدولة الهند بالرغم من مطلب المسلمين ، فانه من المنطقى أن نعزو الفضل للمسلمين بالقيادة الرشيدة للسيدين جنة وسهراوردى .

وفى مدينة كراتشى عاصمة باكستان أمكنت المحافظة على الأمن ، ولو أن الكثيرين من الهندوس هاجروا منها خوفاً من أن يكون لحوادث البنجاب صدى فى نفوس أهل السند .

أما فى البنجاب فان مسألة القانون والنظام ذات علاقة وثيقة بالهجرة الكبيرة للسكان . وليست هنالك أرقام معلومة غير أنه يقدر أن ثمانية ملايين من السكان ، يكادون يكونون جميعاً من المسلمين والسيخ يرحلون عن ديارهم فى اتجاهين متضادين . وإيواء هذا العدد الضخم من الأهالى مشكلة كبيرة جدا لم تحل إلى الآن،غيرأن انسحاب السيخ من غرب البنجاب يكاد يكون تاما ، كما أن انسحاب المسلمين من شرق البنجاب كاد يتم ،وانتقلت المسألة من حيز القانون والنظام إلى حيز العلاقات الدولية .

وللسيخ مسألة أخرى ، هى أنهم تجمعوا فى قسم من البلاد صغير نسبياً يمتد من الشمال الغربى لدلهى إلى بلدة أمرتزار . وهم شعب مقاتل شديد المراس ، ويبلغ عدده نحو ستة ملايين ، وهو الآن يشعر حانقا بمركزه كأقلية ، ولا يزال يذكر المملكة التى أقامها فى القرن التاسع عشر . وسيظل هذا الشعب مبعث القلق لدولتى الهند وباكستان . وقد ظن فى وقت من الأوقات أنه لا يهدد غير باكستان ، أما الآن فقد وضح لجميع المفكرين من الهندوس أن خطر هذا الشعب يشمل الدولتين .

ومن الأخطار التى لها تأثير فى الحالة الداخلية للدولتين خطر الشيوعية . وليس من السهل معرفة المورد الذى يمد الحزب الهندى الشيوعى بالنظريات والأموال . وقد يقال إن اتجاهات هذا الحزب تختلف أحياناً مع نظرة الروسيين ، ولكنه يبدى من الحماسة ما تبديه الأحزاب الأخرى فى الهند. ولا شك فى أن حزب المؤتمر سيعمل للقضاء على الحزب الشيوعى . ولكن هذا العمل سيتطلب مجهوداً كبيراً ولا يمكن التكهن بنتيجته .

ومن المشاكل الرئيسية فى الدولتين تدبير الموظفين الذين يصلحون لتولى أعمال الادارة ؛ فان الدولتين تجدان نقصاً كبيراً فى إيجاد الرجال المدربين على الأعمال .

أما فيما يتعلق بالعلاقات بين الدولتين فان الأمور على أكبر جانب من التوتر . فباكستان تشكو من أنها لم تعامل معاملة عادلة فى تقسيم أداة الحكم،وإن دولة الهند لم تقم بتعهداتها فيما يتعلق بتبادل الأدوات الحربية ، وقد استعملت القوة فى جوناجادة وكشمير .

وتنكر دولة الهند على باكستان حقها فى قبول ضم جوناجادة ؛ لأن أكثر أهلها من الهندوس ، ولأن مركزها الجغرافى لا يسمح بذلك . وتبدو هذه التهمة غريبة من الهند التى ضمت إليها كشمير وهى البلاد الاسلامية. وتزعم الهند بأن باكستان شجعت القبائل على غزو كشمير ، وأنها بالرغم من الاتفاقات فرضت رسوماً على الجوت الذى ينقل من شرق البنغال إلى مدينة كلكتا .

ويتناقش أهل الدولتين فى هذه الخلافات ليلا ونهاراً . وتعتقد دولة باكستان أن دولة الهند ستحطمها إذا استطاعت . كما يعتقد الكثير من رجال دولة الهند أنه كان من الواجب عدم اقرار تقسيم البلاد إلى دولتين . ولكن مما يبعث على الرضا أن المفكرين فى الدولتين أخذوا يشعرون بأنه إذا لم يستطع الوصول إلى اتفاق بينهما فلابد من وقوع كارثة ، وبأن مشكلة حماية الحدود الهندية فى الشمال الغربى ، وهى مشكلة شغلت بريطانيا دائماً فى الهند ، قد يصعب حلها إذا لم تتفق الدولتان . غير أن هذا الاتفاق معلق على معالجة مسألة كشمير .

فانه عند ما صدر قانون الاستقلال الذى

أنشأ دولتى الهند وباكستان، تحللت الولايات الهندية الأخرى من ارتباطها ببريطانيا، وصارت حرة فى الانضمام إلى إحدى الدولتين أو البقاء مستقلة عنهما. وكان من الواضح أن تتخذ كل ولاية قراراً مراعية الدين والموقع واتجاه الحاكم فيها، وفى ولاية كشمير ما يؤيد انضمامها لباكستان. فسكان ولاية كشمير ثلاثة أرباعهم من المسلمين ولو أن بها مساحات تقل نسبة المسلمين فيها عن ذلك، ثم المواصلات بينها وبين باكستان سهلة وقريبة فى حين مواصلاتها مع الهند سيئة.

على أن الحاكم هندوسى ولا يرغب فى الاتصال بدولة باكستان. وقد بدت علائم تدل على رغبة هذا المهراجا فى الانضمام إلى دولة الهند. فاستاء رعاياه من ذلك وأخذوا يجأرون بالشكوى. وانتهز بعض القبائل الفرصة فغزوا كشمير واتحدوا مع السكان لمقاومة رغائب الحاكم الذى طلب المعونة من الهند. وبالرغم مما قيل من قبل بحق الشعوب فى تقرير مصيرها لبت الهند نداءه وأرسلت جنوداً إلى كشمير، كما أرسلت أحد المسلمين المؤيدين لها ليساعد فى تهدئة الخواطر. وقيل إن الاحتلال وقتى، ولكن العالم الحديث لا يؤمن بمثل هذه التصريحات، وأبى مسلمو باكستان ومسلمو كشمير أن يصدقوا هذا التصريح.

ومما لا شك فيه أن حكومة الهند لم تقدر الصعوبة الحربية التى سوف تواجهها حق قدرها. فان القبائل الغازية زادت من قوتها سريعاً وانضم إليها السكان، وصاز من أصعب الأمور تموين الفرقتين اللتين دخلتا كشمير مع ما يصيب المواصلات السيئة فى الشتاء. وهذه هى المسألة التى تعرض الآن على هيئة الأمم المتحدة.

وسيكون حل هذه المسألة من الصعوبة بمكان، وسيؤدى فى الغالب إلى اجراء استفتاء فى ولاية كشمير. ولكن كيف يكون هذا الاستفتاء؟ إنه لو قصر على أصحاب الأملاك فانه يعطى الهندوس نسبة غير عادلة، فى حين أنه سيكون من الصعب إجراء استفتاء عام بين أفراد الشعب. ومن المؤكد أن القبائل الغازية لن تهتم أى اهتمام برأى هيئة الأمم المتحدة ولا بنتيجة الاستفتاء. وفضلا عن ذلك سيكون من أصعب الأمور طرد هذه القبائل الغازية إذا لم تتعاون دولتا الهند وباكستان.

فالدولتان إذن فى حالة تكاد تكون حرباً. وسيتوقف على حل هذه المشكلة وقرار هيئة الأمم أمر السلم فى آسيا أيستقر أم يضطرب.

ومع ذلك إذا اتجهنا إلى علاقة الدولتين بالعالم الخارجى نجد نوعاً من التوافق بينهما. فلقد تحولت الأفكار فى الهند حين كان يظن الزعماء أنه من المستطاع الابتعاد عن الدول العظمى. وبدأ الزعماء يشعرون بأن من الواجب أن يتعاونوا مع إحدى الكتلتين العظيمتين اللتين انقسم إليهما العالم. وأخذ زعماء الدولتين يعدلون عن الكراهية للبريطانيين، ويرون أن من الواجب عليهم التفاهم مع بريطانيا فى الأمور الاقتصادية وأمور الدفاع. وكان من المستطاع أن يتم ذلك فى سهولة لو قررت الهند الدخول فى مجموعة الدول البريطانية ذات المصلحة المتحدة. أما إذا اختارت الهند غير ذلك الاتجاه فيجب عليها وعلى بريطانيا أن يجدا مع ذلك سبيلا آخر للتعاون.

ومما يلاحظ أن دولة باكستان دولة لم تستعمل مواردها، وأن سياستها قائمة على الاسراع فى ترقية الصناعة بها. وهى تحتاج إلى الخبراء فى الصناعات وإلى الآلات، وهى تأمل أن تحصل عليها من بريطانيا. لذلك ينتظر أن تكون علاقتها ببريطانيا وثيقة.

وإذا لم تجد المساعدة السريعة من جانب البريطانيين فإذا يكون أمامها غير التحول إلى الجانب الروسي ؟ ربما ترددت بريطانيا فى هذه المساعدة الآن مراعاة لشعور دولة الهند فى الموقف الحاضر . ولكنها فى رأى الكاتب تحسن صنعا وتكون حكيمة لو قدمت كل ما يمكن من معونة للدولتين الناشئتين .

الحالة الاقتصادية فى بلاد الجزائر

استعرضت مجلة « العالم اليوم » البريطانية فى عدد فبراير، الحياة الاقتصادية والسياسية فى بلاد الجزائر . وقالت إنه لكى يستطاع فهم العوامل التى أدت إلى ما يصفه الفرنسيون بالمرض الجزائرى ، يجب أن نعرف أن هذا المرض نشأ عن عدة عوامل سياسية واقتصادية قصيرة الأجل أو بعيدة الأجل . وقد تجمعت هذه العوامل التى لم يسبق لها مثيل فى السنوات الخمس الأخيرة ، فأحدثت من التعاسة واضطراب النفوس ما لا يمكن تفسيره تفسيراً واضحاً إلا ببحث هذه العوامل المتشابكة .

ولننظر إلى العوامل الاقتصادية الطويلة الأجل أولا مع أن هذه العوامل لم تقدر حق قدرها إلا أخيراً . وأهمها أن ضغط السكان قد ازداد على الأرض . وكان من نتيجة ذلك أن نصيب الفرد من الحبوب ، وهى الغذاء الرئيسى لأهل البلاد ، قد نقص باستمرار . فبينما كان الفرد فى سنة ١٨٧١ نصيبه فى السنوات العادية نحو خمسة كونتال من الحبوب صار لا يأمل فى سنة ١٩٠٠ فى أكثر من أربعة كونتال . وفى سنة ١٩٤٤ فى ٢٫٥ كونتال واليوم لا يطمع فى أكثر من اثنين .

وإذا بحثنا عن السبب فى ذلك تبين لنا أن السبب هو وضع يد المستعمرين الأوربيين على شطر كبير من الأراضى المزروعة . فقد بلغ الملاك الأوربيون بين سنتى ١٨٣٠ ، ١٩١٤ ستة وعشرين ألفاً . وهم يمتلكون اليوم ثلث الأراضى القابلة للزراعة فى الجزائر . وذلك ما يقدر بمليونين ونصف مليون هكتار . وهم يستخدمون من العمال العزب نحو مليون فى شطر من الموسم .

ولكن يجب أن نعترف بأن الكثير من هذه الأرض كان غير صالح للزراعة ، وأن مجهود المستعمرين فى رأى الكاتب قد زاد من ثراء الجزائر ، وصار عاملا حيويا فى الحياة الاقتصادية .

ويمكن أن يقال إن زراعة الأعناب فى تلك البلاد هى زراعة أوربية . فقد بلغت الأراضى المزروعة أعناباً أربعمائة ألف هكتار ، وهى تؤلف نصف الصادرات . وإذا كانت المساحة المزروعة أعنابا قد خفضت الآن قليلا فانها لا تزال كبيرة الأهمية بحيث يمكن فى الأزمنة العادية أن يشترى بما تربحه نحو ١٢ مليون كونتال من الحبوب فى السنة . مع أن هذه المساحة نفسها لو زرعت حبوباً لما أخرجت غير مليونين فى السنة . وهذا يؤدى إلى عطلة عدد وفير من العرب عن العمل إذ أن زراعة الأعناب تحتاج إلى اليد العاملة أكثر من زراعة الحبوب .

وفيما يتعلق بزراعة الحبوب نفسها فان العرب يستعملون طرقاً عتيقة ، ثم إنهم لا يمتلكون الآن غير الأراضى الضعيفة . ولكن يلاحظ أن الزيادة فى زراعة القمح

التى ارتفعت بين سنتى ١٩٠١ ، ١٩٣٩ بالرغم من استيلاء زراع الأعناب على الأرض الجيدة فى الشمال ، هذه الزيادة كانت بمجهودات الأوربيين ؛ فان العربى لا ينتج فى المتوسط غير أربعة كونتال للهكتار الواحد بينما ينتج الأوربى ثمانية .

فيظهر من ذلك أن الاستيلاء على أراضى الأوربيين لا يحل مشكلة ضغط السكان على الأرض وإن كان من المؤكد أن الالتجاء لطريقة المزارعة قد يخفف من هذا الضغط .

فالمشكلة فى اتساعها وفى مجالها أكبر من أن تحل بمعالجة مسألة المستعمرين ، وإنما هى ناشئة من نمو السكان نمواً كبيراً حتى بلغوا ثمانية ملايين ، فكانت زيادتهم نحو مائة وثلاثين ألفاً فى السنة تحت حكم الفرنسيين . ويعزى ذلك إلى العناية بالصحة والأمن . وليس من وسيلة للقضاء على هذه المشكلة غير حسن زراعة الأراضى لزيادة إنتاجها .

هذا هو المشكل الاقتصادى الأساسى فى الجزائر ، ولكن السلطات الفرنسية لم تتبينه إلا بعد كوارث الحرب ، ولم يبذل أى مجهود فيما قبل الحرب لمعالجة هذه المسألة . حتى إن فرنسا كانت تتخلص من قمحها بوسائل غريبة حين يزيد المحصول لديها دون أن تفكر فى حاجة بلاد الجزائر .

ولكن الحالة ساءت بين سنتى ١٩٤٠ ، ١٩٤٥ إذ كان المحصول رديئاً فى الجزائر وصار الموقف خطراً بسبب الحرب . على أن الحالة إلى سنة ١٩٤٢ لم تكن سيئة للغاية بالرغم من استيلاء الايطاليين والألمان على بعض المحصول بتعليمات من لجنة الهدنة بين ألمانيا وفرنسا ؛ فان المحصول كان غير ردى ، وكانت التجارة مع فرنسا متصلة . ولكن بعد نزول الحلفاء فى نوفمبر سنة ١٩٤٢ ساءت الأمور ؛ إذ وقف الاتصال بفرنسا ، وبسبب وجود جيوش الحلفاء تضخما فى العملة . فصار العمال الذين يتناولون أجراً قليلا غير راغبين فى العمل لأنهم يجدون فى السوق السوداء عملا أكثر ربحاً . وقد يقال إن جيوش الحلفاء كانت تستخدم عمالا تدفع لهم أجوراً باهظة . ولكن ذلك زاد سوء الحالة بعد مغادرتهم للبلاد . ثم إن تجنيد الكثيرين من السكان الأوربيين والعرب قد أضعف من الأيدى العاملة فى الزراعة ، وبدأت الحالة إلى المخصبات والوقود وآلات الزراعة تتجمع وتزداد وضوحاً .

وفضلا عن ذلك أصيبت البلاد بالقحط فيما بين سنتى ١٩٤٣ ، ١٩٤٥ . وكان القحط فى سنة ١٩٤٥ أسوأ ما عرف منذ سنة ١٨٥٦ ، فكان المحصول ٥ ملايين كونتال وكان فى العادة ٢٠ مليون كونتال . وجاءت المساعدة من أمريكا والشرق الأدنى ثم من فرنسا بعد الحرب . ولكن المجاعة انتشرت بالرغم من ذلك ومات الكثيرون من أهل البلاد جوعاً حتى فى المناطق الغنية ، وبلغت الخسارة فى المواشى ٩٠ فى المائة .

ويجب أن نقدر هذه الظروف عند ما نبحث فى الاضطرابات التى تحدث فى بلاد الجزائر ، لاسيما تلك الاضطرابات التى حدثت فى بلدة ستيف فى ٨ مايو سنة ١٩٤٥ ، وهى اضطرابات لم يعرف كيف نشأت . ولكن يظهر أن موكباً كان يسير نحو النصب التذكارى للحرب وهو يحمل راية وطنية ، فأراد أحد رجال الشرطة أن يقتلعها من يد حاملها فأبى تسليمها ، فأطلق رجل الشرطة النار ؛ فسبب ذلك اضطرابات امتدت إلى البلدان المجاورة . وتقول المصادر الرسمية الفرنسية إن ١٠٢ من الأوربيين و١٥٠٠ من العرب قتلوا ، على حين صرح

عزام باشا أخيراً لمراسل «نيويورك هيرالد تريبون» أن عدد القتلى من العرب يقدر بنحو ٢٠ ألفاً إلى ٣٠ ألفاً ومن الفرنسيين ثلثمائة . ويظهر أن الفرنسيين استعملوا شدة متناهية ، ولكن هذه الفظاعة وقفت الثورة .

وقد استعرض الكاتب باسهاب مطالب الأحزاب الوطنية فيما قبل الحرب وما حدث لها من تطور فيما بعد الحرب والمناقشات العديدة والمشروعات التى قدمت للجمعية الوطنية الفرنسية إلى أن وضع القانون الجديد لبلاد الجزائر ، وهو الذى وافقت عليه الجمعية الوطنية فى أول سبتمبر سنة ١٩٤٧ بعد خمسة عشر يوما من مناقشات حادة . ولم توافق أحزاب اليمين على هذا القانون بل أعطوا أصواتهم ضده . وامتنع من الموافقة عليه الشيوعيون والجزائريون المسلمون الذين غادروا الجمعية ورفضوا الاشتراك فى المناقشات حين قرئت المادة الأولى منه . وهى تقضى بأن الجزائر تظل ولاية من ولايات أرض فرنسا .

ويقول الكاتب إن ما يطلبه الجزائريون المسلمون والشيوعيون والاشتراكيون مع اختلاف بسيط فى التفاصيل ، هو أن تقوم حكومة مسئولة حقيقة فى تلك البلاد ، لها سلطة تنفيذية ، يقوم بها رجال منتخبون وخاضعون لجمعية تنتخب بالأصوات العامة . أما ما يقضى به القانون الحالى فهو زيادة تمثيل المسلمين فى الجمعية المالية الحالية التى تتألف من ١٢٠ عضواً يقسمون بالمساواة بين الأهالى المتجنسين بالجنسية الفرنسية وغير المتجنسين . وهذه الجمعية هى جمعية استشارية ، ولاتزال السلطة التنفيذية فى يد الحاكم العام المسئول أمام الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسى وحدهما .

ولا شك فى أن هذا القانون قد زاد من كراهية الجزائريين للنظام القائم هنالك ، فاتفقت كلمة الأحزاب . وسيظهر المستقبل إلى أى حد ينجحون فى تحقيق رغباتهم .

اللغات واتصالاتها

كانت مجلة « بريطانيا اليوم » قد أثارت منذ مدة موضوع نقل الكتب من لغة إلى لغة ، ونشرت فى ذلك مقالين للأستاذ أليسون كيرز . وقد جاءتها رسائل مختلفة من دول عدة تصف ما يجرى عليه العمل فى نقل الكتب فى تلك البلاد .

وفى عدد فبراير أشار رئيس التحرير إلى هذه الرسائل فى مقاله الافتتاحى . فكتب واصفاً ما جاء فى رسالة طالب نمساوى . وقد ذكر هذا الطالب أن النمسا تعلق أهمية عند تعليم اللغات الأجنبية على أن يعرف الطالب النمساوى الموضوعات التى تعالجها لغة من اللغات فضلا عن اللغة نفسها . فالطالب الذى يدرس الفرنسية أو الانجليزية أو الاسبانية أو أية لغة أخرى يطلب منه أن يدرس منشآت الشعب الذى يدرس لغته وعاداته ، وأن يضيف إلى معرفته بقواعد تلك اللغة معرفة بتفكير الذين يتكلمونها . ولقد صارت معرفة اللغات اليوم كبيرة الأهمية أكبر من قبل لأن اختلاف اللغات هو من أكبر الموانع للاتصال والتعاون بين الأمم . ولكن اللغة نفسها ليست إلا جسراً ومعرفة اللغة الأجنبية معرفة سطحية غير كاف لعبور هذا الجسر

وقد يكون كافياً للضرورات القصوى فى التجارة والسياحة ، ولكنها لا تكون أداة للاتصال وتخدم الغرض منها إلا إذا كانت تؤدى لمتكلمها أو كاتبها إلى الاتصال بعقول أهلها وشعورهم .

وليست الموانع التى توجدها اللغة هى موانع لغوية فحسب . فلقد ظهر أن صفات شعب من الشعوب تجعله يتخذ شكلا خاصاً فى لغته ، وأن المرء لا يعرف هذه اللغة حق المعرفة إلا إذا وقف على الشعور الاجتماعى للشعب الذى يتكلم هذه اللغة ، وأنه لا يكون قد وقف على خباياها إلا إذا تشرب طريقة التفكير عند هذه الأمة ، وليس ذلك بسهل ولا مستطاع ، ولكنه المثل الأعلى الذى يرمى إليه متعلم هذه اللغة . فاللغة إذن ليست حائلا بين الأمم لأنها تمنع التجارة والسياحة ، بل لأن اختلافاتها تدل على اختلافات فى التفكير والشعور . ويجب أن تقدر الشعوب هذا الاختلاف حق قدره إذا كانت تريد أن تكون علاقاتها حسنة مع الأمم الأخرى .

وقد يحدث أن يوجد أشخاص ذوو لغتين وهم أناس يستطيعون عند تغيير لغتهم أن يغيروا من تفكيرهم عند استعمال اللغة التى يتكلمونها .

وليس معنى الاتصال الدولى الحقيقى هو القضاء على الاختلافات فى العقلية . فان لكل أمة شخصيتها كما أن لكل فرد شخصيته . ولكن كل ما يراد ألا تنطوى الأمة على نفسها وتمنع وصول ضوء إليها من الخارج ، ولا تحاول أن يكون بينها تفاهم أو عطف مع أولئك الذين يعملون لتقارب بنى البشر . وليس من المنتظر أن يكون أكثر الناس ممن يتقنون لغتين أو أكثر . ولكن أولئك الذين يتقنون أكثر من لغة سيكونون جسراً يصل بين الأمم ، وسيشجعون غيرهم على دراسة آداب الأمم الأخرى وقوانينها وفلسفتها وعاداتها مما يقرب بين الأجناس المختلفة . فأهمية دراسة اللغات فى عصر يزداد فيه التقارب بين الأمم لا يمكن أن ينكر أو يهمل ، ولكن من الأخطار الأخرى التى يجب أن يتنبه إليها الذين يشرفون على الثقافة الحديثة ، هو ذلك الخطر الناشئ من الاغراق فى التخصص . ولاشك فى أن التخصص ضرورى . ويجب أن يتلقن الكثيرون العلم بالمدارس والجامعات ؛ لأن العلم يحل الكثير من المشكلات الضرورية فى هذا العصر . ويجب أن نلقن الكثير من الاقتصاديين ، إذ بغيرهم لا يمكن إنقاذ العالم من المشاكل الاقتصادية التى وقع فيها . ولكن العلوم والاقتصاديات لا تعيش بمفردها . ويجب لكى يكون لها وجود أن تكسوها الآراء البشرية والعواطف . وإذا كان الجنس البشرى يخضع الآن للعلماء والاقتصاديين ، فيجب أن يكون هؤلاء العلماء والاقتصاديون أكثر من ذلك على علم بالاتجاهات الانسانية ، ولا تقتصر دراساتهم على التخصص وحده .

فالمشاكل التى أمام العالم الآن هى مشاكل انسانية ويحتاج حلها إلى العلوم . ولكن العلوم لن توفق لحلها إلا إذا دخل فى تقديرها الألوان المختلفة للطبيعة البشرية .